

فقه الطبيب وأدبه في المنظور الإسلامي

الأستاذ الدكتور
عبد الله محمد الجبوري

ملخص البحث

تناول البحث فقه الطبيب المسلم وأدبه في المنظور الإسلامي، فبيّن خلاف الفقهاء في حكم التداوي في الشريعة الإسلامية، ورجح اختلاف حكم التداوي باختلاف الأحوال والأشخاص، فيكون واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً، أو مكروهاً بحسب الأحوال جمعاً بين الأدلة. ثم ذكر مسائل من العبادات والمعاملات التي يحيل الفقه الإسلامي الحكم فيها على الخبرة الفنية الطبية، وبعد التقدم الذي حقّقه الطب والدرجة العلمية التي وصل إليها يمكن الاعتماد على الخبرة الطبية في معرفة حكم مسائل أخرى تحتاج إلى الخبرة الطبية، وأشار إلى الصفات الواجب توفرها في الطبيب.

وبيّن البحث مسؤولية الطبيب التعاقدية والجنائية، وذكر جريان القواعد العامة للإجارة على الأعمال في التعامل بين المريض والطبيب، وركز على بيان حكم المشاركة على البرء، واشتراط السلامة من السراية.

وفي مجال المسؤولية الجنائية تناول البحث الشروط الواجب توفرها لرفع المسؤولية عن الطبيب، وخلاف الفقهاء في علة رفع المسؤولية، ثم

تناول ضمان خطأ الطبيب الفاحش وعمل المتطبب الجاهل، وحكم النظر واللمس بين المرأة والرجل الأجنبي للتداوي، وكذلك حكم التداوي بالمحرّم أو النجس، ورجح جواز التداوي بالمحرمات إذا تعينت طريقاً للشفاء باستثناء الخمر الصرف لورود الحديث باستثنائه.

ثم بيّن البحث آداب الطبيب والأخلاق التي ينبغي أن يتّصف بها.





مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

إن الطبيب مهنة نبيلة شَرَّفها الله تعالى فكانت معجزة عيسى عليه السلام، ووصف هديه القرآني بأنه ﴿وَشَفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧]، وعدَّد إبراهيم نعم ربه سبحانه وتعالى عليه فكان منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (٨٠) [الشعراء: ٨٠]. والعلم بالطب هو كسائر العلم من الله تعالى الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم، ودراسته كشف عن آيات الله في خلقه، قال تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (٢١) [الذاريات: ٢١]. ومزاويلته إحداث لرحمة الله تعالى بعباده، فهو عبادة وقربى فوق أنه حرفة ومرترق.

وينبغي أن تجرى المهنة الطبية في اتجاه واحد من رحمة الله لا تحابي، ولا تجافي، ولا تعاقب، تتفياً بالإحسان والرحمة مهما كانت الظروف والملابسات، وتسمو عن الاعتبارات والأعراف التي درج الناس عليها، فليس للطبيب أن يتعامل باعتبارات العداوة أو الخصومة أو العقوبة أو أن ينساق وراءها لدواعٍ شخصية أو سياسية.

وينبغي أن يبقى الطبيب في مكانه وعلى منهاجه بمعزل عما دونه من شؤون الحياة وشجونها^(١).

ولما كانت الدراسات في مجال الطب الإسلامي واسعة ومتشعبة فإن البحث سيقصر على مقدمة للكلام عن التداوي في الشريعة الإسلامية،

(١) الدستور الإسلامي للمهن الطبية، المنظمة العالمية للطب الإسلامي، مطابع القبس التجارية، ص ٢١.

ووقفات في فقه الطبيب، وبيان أهم الحالات التي يعلّق الفقه الإسلامي الحكم فيها على الخبرة الفنية الطبية، وذكر الأحكام التي تتصل بمزاولة الطبيب عمله من حلّ وحرمة، ومسؤوليته التعاقدية والجنائية، والآداب التي ينبغي أن يتحلّى بها.

التداوي في الشريعة الإسلامية:

أمر الرسول ﷺ بالتداوي وحثّ عليه، ونهى عن التواكل والإهمال، ودعا الناس للأخذ بالأسباب وبذل الجهد في محاربة الداء حتى يقوى الإنسان بدنًا وروحاً وقلباً وعقلاً، فيستطيع أن يؤدي رسالته بين مجتمعه، ويحمل الأمانة التي كلفه الله بها، ويسعد في حياته كما تسعد أسرته.

وقد جاءت أحاديث تأمر بالتداوي وتحثّ عليه، منها:

١ - ما روي عن أسامة بن شريك قال: أتيت النبي ﷺ وأصحابه كأنما على رؤوسهم الطير فسألته ثم قعدت، فجاء الأعراب من هنا وهناك فقالوا: يا رسول الله أنتداوي؟ فقال: «تداووا فإن الله ﷻ لم يضع داء إلا وضع له دواء» رواه أبو داود والترمذي^(١). وفي رواية لأحمد: «علمه من علمه وجهله من جهله، إلا داء واحداً»، فقالوا: يا رسول الله وما هو؟ قال: «الهرم»^(٢).

٢ - ما روي عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال: «لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله ﷻ»^(٣).

(١) أبو داود، سليمان بن الأشعث: سنن أبي داود بشرح عون المعبود، دار الكتب العلمية، (٢٣٩/٥)، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، جامع الترمذي بشرح تحفة الأحوزي، مطبعة المعرفة، (١٩٠/٦).

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بشرح بلوغ الأماني، دار إحياء التراث الإسلامي، (٥٦/١٧).

(٣) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، (١٩١/١٤).



٣ - ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء»^(١).

فقوله ﷺ في حديث شريك: «علمه من علمه وجهله من جهله» يفتح باب الأمل دائماً أمام الباحثين والعلماء كي يطوروا إنجازاتهم وأبحاثهم حتى يصلوا إلى الدواء المنشود، كما أنه يفتح باب الرجاء أمام المرضى فيستقر في قلوبهم يقين بأن الدواء موجود وأن الله سبحانه وتعالى قادر أن ييسر لهم أسلوب العثور عليه.

وإذا كان الأصل في التداوي المشروعية للأدلة المذكورة من السنة النبوية، فإن للفقهاء خلافاً في وصف هذه المشروعية.

فذهب الجمهور إلى أن التداوي مستحب، وأن فعله أفضل من تركه، لورود الأمر بذلك، وأقل مراتب الأمر الاستحباب، وأنه ﷺ تداوى، وذكر منافع الأدوية^(٢).

وقال آخرون: إن التداوي مباح، ومنهم الإمام مالك فقد نقل عنه أنه قال: «لا بأس بالتداوي ولا بأس بتركه»، لحديث أسامة بن شريك. قال العيني: فيه إباحة التداوي وجواز الطب^(٣).

وذهب بعض آخر من أصحاب الشافعي وبعض الحنابلة إلى أن

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري بشرح فتح الباري، شركة الطباعة الفنية، (٢٤٩/٢١).

(٢) النووي، الإمام أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، دار الفكر، (١٩١/١٤). البهوتي، منصور بن يونس: كشف القناع، دار الفكر، (٧٦/٢).

(٣) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب، (٣١٩/١٠).

التداوي واجب، وزاد بعضهم: إن ظن نفعه، لحديث أنس: «إن الله حيث خلق الداء خلق الدواء فتداؤوا»^(١).

ونقل عن البعض القول بالكراهة.

والأولى أن نقول: إن أحكام التداوي تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، فيكون واجباً على الشخص إذا كان تركه يؤدي إلى تلف نفس أو عضو، أو كان المرض ينتقل إلى غيره كالأمراض المعدية.

ويكون مندوباً إذا كان تركه يؤدي إلى ضعف البدن، ولا يترتب على ما سبق في الحالة الأولى.

ويكون مباحاً إذا لم يندرج في الحالتين السابقتين.

ويكون مكروهاً إذا كان بفعل يخاف منه حدوث مضاعفات أشد من العلة المراد إزالتها^(٢). وفي هذا جمع بين الأدلة.

الخبرة الفنية الطبية:

يحيل الفقهاء إلى الخبرة الطبية في عدد من المسائل في الفقه الإسلامي، سواء في مجال العبادات أو المعاملات، وتلك المسائل إما أن تتعلق بالمرض أو الأعذار المبيحة لبعض الرخص والتيسير في العبادة، أو تتعلق في المنازعات التي تنشأ من دعاوى محلها جسم الإنسان سواء أكان النزاع في أمر السلامة والبقاء على الفطرة وعدمها، أو من قبيل ادعاء العيوب.

ومنهج الشريعة العام وإن كان تبني أحكامها على الأعم الأغلب فمن

(١) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، جامع الترمذي بشرح تحفة الأحوزي، دار المعرفة، (١٩٠/٦).

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، (٧٣١/٣).



النادر - في غير مجال الطب - ربط الأمور بالخبرة الفنية وحدها.

ومن أهم أمثلة الحاجة إلى خبرة الطبيب في مجال العبادات ما يلي:

١ - الانتقال من التطهر بالماء للوضوء والجنابة إلى التيمم بسبب المرض الذي يخاف معه من استعمال الماء على منفعة عضو وكذا بقاء البرء أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في القول الأظهر للشافعي.

ويعتمد في ذلك قول الطبيب المسلم العارف بالطب، ولا يعمل بتجربته على ما قاله الرملي من فقهاء الشافعية^(١). وقال ابن حجر: يعمل بتجربته خصوصاً مع فقد الطبيب^(٢).

قال النووي: قال أصحابنا: يجوز أن يعتمد في كون المرض مرخصاً في التيمم، وأنه على الصفة المعتبرة، على معرفة نفسه إن كان عارفاً، وإلا فله الاعتماد على قول طبيب واحد حاذق مسلم بالغ عدل، فإن لم يكن بهذه الصفة لم يجوز اعتماده^(٣).

٢ - المسح على الجبيرة^(٤):

قال ابن الهمام: يجوز المسح على الجبائر إذا كان يضربه المسح على الجراحة، أما إذا كان لا يضربه المسح على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر^(٥).

(١) الرملي، شمس الدين محمد بن العباس، نهاية المحتاج، مصطفى الحلبي، (٨٢/١)، الباجوري، إبراهيم الباجوري، حاشية الباجوري على ابن قاسم، مصطفى الحلبي، (٩١/١).

(٢) الباجوري، المصدر السابق.

(٣) النووي، المجموع شرح المذهب، مكتبة الإرشاد السعودية، (٣٣١/٢).

(٤) الجبيرة: هي ما وضع على الجرح ليلتم أو على الكسر لينجبر.

(٥) ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، مكتبة رشيدية، باكستان، (١٤/١).

والدليل على جواز المسح على الجبيرة ما روي عن علي عليه السلام قال: «انكسرت إحدى زندي فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أمسح على الجبائر»^(١).

وتقدير كون المسح على الجرح مضرّاً أو غير مضرّ يعتمد فيه على معرفة نفسه إن كان عارفاً، وإلا فله الاعتماد على قول طبيب حاذق مسلم عدل كما تقدم في التطهر بالتيمم بسبب المرض^(٢).

٣ - المرض المسقط لوجوب صلاة الجمعة:

اتفق الفقهاء على سقوط صلاة الجمعة عن المريض، ووصف بعضهم المرض المسقط للجمعة: بأنه الذي يلحق صاحبه بقصد الجمعة مشقة غير محتملة. وقال آخرون: هو المرض الذي يشقّ معه إتيان الجمعة وإن لم يشتد، ومنه كبر السن الذي يشقّ معه الإتيان إليها راكباً وماشياً.

ويرجع في ذلك إلى قدرة الشخص المريض ومعرفته بنفسه.

ويمكن الرجوع إلى الطبيب والأخذ برأيه ومعرفة مدى تأثير الذهاب لأداء صلاة الجمعة على صحة المريض من حيث زيادة الألم أو تباطؤ البرء ونحو ذلك كما تقدم في جواز التطهر بالتيمم بسبب المرض والمسح على الجبيرة وما سيأتي في الصلاة جالساً أو مستلقياً، لا سيما وأن الطب قد تقدم كثيراً ويمكن للطبيب المختص أن يقدر كون الحالة عذراً أم لا؟

٤ - ترك القيام في الصلاة للمريض:

اتفق الفقهاء على أن من عجز عن القيام في الفريضة صلاةً قاعداً، ولا إعادة عليه، ولا ينقص ثوابه عن ثوابه في حال القيام لأنه معذور. ولا

(١) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، (٢١٥/١).

(٢) النووي، المجموع شرح المذهب، (٣٩٩/٢ - ٣٣١).



يشترط في العجز أن لا يتأتى القيام، ولا يكفي أدنى مشقة، بل المعتبر المشقة الظاهرة، بأن يخاف مشقة شديدة أو زيادة مرض أو تباطؤ البرء ونحو ذلك صلى قاعداً^(١).

ويعتمد في ذلك على معرفة نفسه إن كان عارفاً وإلا فله الاعتماد على قول طبيب واحد حاذق مسلم بالغ عادل على نحو ما جاء في التيمم^(٢).

٥ - الصلاة مستقياً علاجاً لمرض العين:

إذا أصيب مسلم بمرض بعينه، وكان قادراً على القيام للصلاة فقال له طبيب موثوق بدينه ومعرفته: «إن صلّيت مستقياً أو مضطجعا أمكن مداواتك وإلا خيف عليك العمى، ذهب كثير من الفقهاء إلى أن له الصلاة مستقياً أو مضطجعا ولا إعادة عليه»^(٣).

كما روي «أن النبي ﷺ صلى جالساً لما جحش شقه»^(٤).

والظاهر أنه لم يكن يعجز عن القيام لكن كانت عليه مشقة فيه أو خوف ضرر وأيهما قدر فهو حجة على الجواز هنا^(٥).

٦ - المرض المبيح للفطر في رمضان:

المرض من الأعذار الموجبة للتخفيف لما فيه من المشقة، ولا خلاف بين الفقهاء في جواز الفطر له، لأنه منصوص عليه في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

(١) النووي، المجموع، (٢٠١/٤)، ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن قدامة، المغني، دار الكتاب العربي، (٧٧٨/١).

(٢) النووي، المجموع، (٢٠٦/٤).

(٣) ابن قدامة، المغني، (٧٨٠/١)، النووي، المجموع، (٢٠٤/٤)، الخطيب الشربيني، محمد الشربيني، مغني المحتاج، دار الفكر، (١٥٣/١).

(٤) الترمذي، الجامع الصحيح، دار الفكر، (٢٢٥/١).

(٥) ابن قدامة، المغني (٧٨٠/١).

والضابط في المرض المبيح للفطر هو ما يخاف منه الضرر الشديد الذي يزيد بالصوم أو يخشى تباطؤ برئه أو فساد عضو، وكذلك المرض الذي لا يرجى برؤه ولا أمل في شفائه، لأن بعض الأمراض لا أثر للصوم فيها كوجع الضرس، أو جرح الإصبع والدمل وأشباه ذلك فلا يجوز معها الفطر، والمعتمد في ذلك غلبة الظن بتجربة سابقة أو إخبار طبيب مسلم حاذق عادل^(١).

٧ - إفطار الحامل والمرضع:

من الأعذار التي تبيح الإفطار في رمضان خوف الحامل والمرضع على نفسيهما أو الولد، والمعتبر في الخوف ما كان مستنداً لغلبة الظن بتجربة، أو إخبار طبيب مسلم حاذق عدل يثبت بمقتضاها الخوف من أن يفضي الرضاع أو الحمل إلى ضرر أو هلاك، ولا يكفي مجرد التوهم والتخيل بل غلبة الظن، وعليه فإن مجرد الحمل والإرضاع بحدّ ذاتيهما ليس مسوغاً للإفطار إلا إذا كان مظنة الضرر^(٢)، وقد ذهبت بعض الدراسات الطبية المعاصرة إلى أن الحمل والإرضاع لا ضرر منهما على المرأة إذا صامت في رمضان.

ففي أحد الأبحاث المقدمة إلى مؤتمر الإعجاز الطبي في القرآن الكريم الذي عقد في القاهرة في شهر محرم وعنوانه: «بعض التحولات الكيميائية الناتجة عن الصوم في الحامل والمرضع» والمقدم من ثلاثة من الأطباء المختصين جاء في خلاصته:

نظراً للسؤال المطروح دائماً في رمضان من السيدات عن تأثير الصيام

(١) ابن عابدين، محمد أمين الشهير بابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، (٤٢٢/٢)، النووي، المجموع بشرح المذهب، (٢٦١/٦)، ابن قدامة، المغني، (٨٦/٣).

(٢) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٤٢٢/٢)، الزحيلي، وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، (٦٤٦/٢).



على الحامل والمرضع، تم عمل الدراسة، وقد وجد أن نسبة السكر في الدم لا تتأثر تأثراً ملحوظاً بالنسبة للمرضع أو الحامل بالمقارنة مع المرأة العادية، كما وجد أن نسبة الدهون (تراي جليسريد) ارتفعت في المرأة الحامل، ولكن في حدود المعدل الطبيعي.

ومن هذا البحث تقرر طبيياً أنه لا ضرر على الحامل أو المرضع من الصوم في شهر رمضان^(١).

مسائل في المعاملات يعتمد فيها على الخبرة الطبية:

٨ - مرض الموت:

اختلف الفقهاء في الضابط لمرض الموت:

فقال الحنفية والشافعية: هو أن يكون الغالب منه الموت^(٢).

وقال الحنابلة: هو كل مرض اتصل بالموت وكان مخوفاً^(٣).

وجعل المالكية الحكم للطبيب فقالوا عن المرض بأنه: ما حكم أهل الطب بأنه يكثر الموت منه ولو لم يغلب^(٤).

ولتعريف المالكية أهمية خاصة بعد التقدم العلمي الذي وصل إليه الطب، فتكون الكلمة لاعتبار المرض مرض موت للخبير به وهو الطبيب، وأن اشترطوا كثرة الموت به لا الغلبة.

(١) مؤتمر الإعجاز الطبي في القرآن الكريم، ص ٨٣، نقلاً عن محمد عقله، الصيام محدثاته وحوادثه، دار البشير، ص ٢١٠ - ٢١١.

(٢) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٣/٣٨٤)، الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، مطبعة الاستقامة، (٣/٥٠).

(٣) ابن قدامة، المغني، (٦/١٤٩).

(٤) الدردير، أحمد الدردير، شرح الدردير مع حاشية الدسوقي، دار إحياء الكتب العلمية، (٣/٣٠٦).

وإذا عدَّ الشخص مريضاً مرض موت فإن الشريعة الإسلامية قيدت تصرفاته في مواطن كثيرة مذكورة في كتب الفقه الإسلامي لا مجال لذكرها في هذا المقام.

٩ - الخلوة الفاسدة بعد عقد الزواج:

إذا اختلى الرجل بزوجه غير المدخول بها خلوة فاسدة لوجود مانع شرعي من الدخول كصغر سن، أو وجود مرض يحول دون الاتصال الجنسي بينهما، ويرجع في تقدير كون المرض مانعاً من ذلك إلى الخبرة الطبية، فهذه الخلوة لا توجب شيئاً مما توجب الخلوة الصحيحة كالمهر والعدة عند القائلين بها من الفقهاء^(١).

١٠ - العيوب والأمراض التي يفرّق بها بين الزوجين قضاء:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن لكل من الزوجين الحق في طلب التفريق لمرض أو عيب يجده في صاحبه مع اختلاف فيما بينهم في تعداد هذه الأمراض، والراجع أن تلك العيوب لم تأت على سبيل الحصر، وإنما يرجع في ذلك إلى أهل الخبرة من الأطباء لإثبات العيب أو المرض، وبيان مدى استخدام المرض، ومدى الضرر الناشئ عن الإقامة مع وجوده، فإذا ثبت ذلك بقرار من الطبيب فرّق القاضي بينهما إذا طلب أحدهما التفريق^(٢).

١١ - الإجهاض لخطر الحمل على الأم:

اتفق الفقهاء على تحريم الإجهاض دون عذر بعد الشهر الرابع أي بعد

(١) الصابوني، عبدالرحمن الصابوني، نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام، مكتبة وهبة، ص ٩٣.

(٢) ابن قدامة، المغني، (٥٧٩/٧)، محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، ص ٣٥٨، الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٣/١٩، ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، بداية المجتهد، تحقيق العبادي، دار السلام، (١٣٤٧/٣).

(١٢٠) يوماً من بدأ الحمل، ويعدُّ ذلك جريمة موجبة للغرة^(١)، لأنها إزهاق لنفس حَرَّمَ الله تعالى قتلها إلا بالحق. قال تعالى: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الفرقان: ٦٨].

ولكنهم اختلفوا في حكم الإجهاض قبل المدة المذكورة، فبعضهم أجازَه بعذر وبدون عذر، وبعضهم حرَّمَه، وبعضهم قال بكراهته.

والراجع ما ذهب إليه الغزالي من أن الإجهاض حرام من أول يوم كالوَأْد جنائية على موجود حاصل لثبوت الحياة وبدء تكوُّن الجنين إلا لضرورة.

فإذا قرر الطبيب المسلم الحاذق أن في وجود الحمل خطراً على حياة الأم محققاً فيجوز الإجهاض حينئذ للضرورة^(٢).

١٢ - أمر السلطان بالختان:

إذا أمر السلطان بختن رجل أو امرأة لم يختن، فإذا كان رأي الطبيب أنه يتلف بالختان، أو الغالب تلفه فعليه الضمان، لأنه لا يجوز له فعل ذلك فيهما. قال ابن قدامة: «وإن كان رجل أو امرأة لم يختن فأمر السلطان بهما فختن، فإن كان زعم الأطباء أنه يتلف بالختان أو الغالب تلفه به فعليه الضمان لأنه ليس له ذلك فيهما، وإن كان الأغلب السلامة فلا ضمان عليه»^(٣).

١٣ - شرب الحامل دواء يؤدي إلى إسقاط الجنين:

إذا شربت الحامل دواء فأسقطت جنيناً ميتاً، وكان الدواء فاسداً، وقال الأطباء: إن مثله قد يسقط الأجنة، ضمننت جنينها، وإن قالوا: مثله لا

(١) الغرة هي دية الجنين، وهي تساوي ٥٪ من الدية الكاملة للإنسان.

(٢) الكمال بن الهمام، شرح فتح القدير، (٤٩٥/٢)، ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، ط. الإمام، (٣٨/١١)، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، (٤٧/٢).

(٣) ابن قدامة، المغني، (٣٥٠/١٠).

يسقط الأجنة لم تضمنه، وإن أشكل وجوز الأطباء أن يكون سقوطه منه
ضمته لأن الظاهر من سقوطه أنه بسبب شربها لهذا الدواء^(١).

١٤ - معرفة الشجاج والجراح:

اتفق الفقهاء على أنه يرجع إلى الأطباء ممن لهم خبرة في معرفة
الشجاج والجراح^(٢) وتحديد أسمائها^(٣).

قال ابن فرحون: يرجع إلى أهل الطب والمعرفة بالجراح في معرفة
طول الجرح وعمقه وعرضه، وهم الذين يتولون القصاص فيشقون في رأس
الجاني أو في بدنه مثل ذلك، ولا يتولى ذلك المجني عليه^(٤).

١٥ - قطع السلعة التي يؤدي تركها إلى الهلاك:

يجوز قطع السلعة التي تخرج بين الجلد واللحم إلا مخوفة لا خطر في
تركها، بل الخطر في قطعها، أو الخطر في قطعها أكثر فيمتنع القطع في الصورتين
لأدائه إلى الهلاك^(٥). فإن قال الأطباء أن تركها يؤدي إلى الهلاك يجب قطعها.

قال الرملي: ويبحث البلقيني وجوبه عند قول الأطباء إن تركه مفض
إلى الهلاك^(٦).

(١) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، دار الفكر، (٢٣١/١٦).

(٢) الشجاج جمع شجة: وهي جرح الرأس والوجه، والجراح: وهي تكون في غير الرأس
والوجه، وهي نوعان: جافة، وهي التي تصل إلى الجوف، وغير الجافة وهي التي
لا تصل إلى الجوف.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي، (٢٩٦/٧)، الشيرازي، أبو إسحاق
إبراهيم بن علي، المهذب، عيسى البابي الحلبي، (١٩٩/٢)، الموسوعة الفقهية
الكويتية، (٢٣/١٩).

(٤) ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي المالكي، تبصرة الحكام، مكتبة الكليات
الأزهرية، ص ٨٤.

(٥) الرملي، نهاية المحتاج، (٣٢/٨ - ٣٣).

(٦) الرملي، نهاية المحتاج، (٣٣/٨).



الصفات المعتبرة في الطيب الخبير واستطباب غير المسلم:

ذكرنا فيما تقدم في التيمم بسبب المرض أن النووي قال: له الاعتماد على قول طيب واحد حاذق مسلم بالغ، فإن لم يكن بهذه الصفة لم يجز اعتماده.

وعلى هذا جمهور الفقهاء، فالطيب غير المسلم لا يجوز اعتماد قوله في العبادة وغيرها من أمور الدين^(١).

وأجاز الحنفية قبول قول الطيب المسلم المستور غير ظاهر الفسق^(٢)، وأجاز المالكية اعتماد قول الطيب العارف غير المسلم في أمور الدين. ولا يجب فيه التعدد بل يكفي فيه قول الطيب الواحد ولو كانت امرأة، لأن ذلك من باب الإخبار وليس من الشهادة^(٣).

أما استعانة المسلم بالطيب غير المسلم فيما لا يتعلق بالدين فقد أجازته جمهور الفقهاء^(٤).

لما روي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: مرضت فعادني النبي ﷺ فوضع يده بين ثديي حتى وجدت بردها في فؤادي فقال: «إنك رجل مفؤود أنت الحارث بن كلدة أخا ثقيب فإنه رجل يتطيب» رواه أبو داود، فأمر الرسول ﷺ سعداً بمراجعة الحارث بن كلدة - وكان كافراً - لمعالجته دليل على جواز ذلك^(٥).

(١) النووي، المجموع، (٣٣١/٢).

(٢) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٤٢٢/٢).

(٣) النووي، المجموع، (٢٨٦/٢)، ابن قدامة، المغني، (١٦١/٢)، الموسوعة الفقهية الكويتية، (٢٤/١٩)، المرداوي، الإنصاف في أسباب الاختلاف، دار إحياء التراث العربي، (٨١/١٢).

(٤) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (١١٦/٢)، ابن مفلح، الآداب الشرعية، مؤسسة الرسالة، (٤٢٨/٢)، ابن حجر، فتح الباري، (١٩٧/١٠)، ابن فرحون، تبصرة الحكام، (٢٢٩/١).

(٥) منصور علي ناصف، التاج الجامع للأصول، دار الفكر، (١٩٩/٣).

وقد نص الإمام أحمد على استطباب المسلم غير المسلم إذا كان ثقة لأن ذلك من قبول خبرهم فيما يعلمونه من أمر الدنيا، واثمان لهم على ذلك وهو جائز. ولأن كتبهم الطبية لم يكتبوها لمعين من المسلمين حتى تدخل فيها الخيانة، بل هو مجرد انتفاع بآثارهم. وقد أئد ابن القيم اتجاه الجمهور فقال بعد أن ذكر قصة استئجار النبي ﷺ عبدالله بن أريقط هادياً وقت الهجرة وهو كافر، دليل على جواز الرجوع إلى الكافر في الطب والكحل والأدوية والكتابة والحساب والعيوب ونحوها.

ولا يلزم من كونه كافراً لأن لا يوثق به في شيء أصلاً؛ فإنه لا شيء أخطر من الدلالة في الطريق ولا سيما مثل طريق الهجرة^(١).

هذا وما ذكرناه من نماذج وأمثلة من إحالة الفقه الإسلامي الحكم فيها إلى الخبرة الطبية قبل أن يتقدم الطب ويبلغ الدرجة التي وصلها في العصر الحاضر مما يمكن الاعتماد عليه في كثير من المسائل الأخرى التي تحتاج إلى الخبرة الطبية كقياس النقص في السمع والبصر ونحوهما الحاصل نتيجة الاعتداء عليهما، وكذلك قياس نسبة العجز الحاصل في اليدين أو الرجلين بسبب الاعتداء عليهما لتحديد المقدار الواجب من الدية، وغير ذلك من المسائل.

مسؤولية الطبيب:

تنقسم المسؤولية بالنسبة للطبيب إلى قسمين: تعاقدية وجنائية.

أولاً: المسؤولية التعاقدية:

اتفق الفقهاء على جواز استئجار الطبيب للعلاج، لأنه فعل يحتاج إليه ومأذون فيه شرعاً، فجاز الاستئجار عليه كسائر الأفعال المباحة، وتجري على التعامل بين المرضى والأطباء القواعد العامة للإجارة على الأعمال.

(١) ابن مفلح، محمد بن مفلح المقدسي، الآداب الشرعية، مؤسسة الرسالة، (٤٢٨/٢).



وقد ذهب الحنابلة إلى عدم صحة اشتراط الدواء على الطبيب^(١)، وهو قول للمالكية، لاجتماع الجعل والبيع ولأن الأعيان لا تملك بعقد الإجارة فلا يصح اشتراطه على العامل، وفي قول آخر لهم جواز ذلك^(٢).

ونميل إلى ترجيح القول بالجواز لجريان العادة بذلك، ويشق على العليل تحصيله وقد يعجز عنه بالكلية فجاز ذلك. والطبيب يستحق الأجرة بتسليمه نفسه إذا مضى زمن إمكان المداواة. فإن امتنع المريض عن العلاج مع بقاء المرض استحق الطبيب الأجر ما دام قد سلم نفسه ومضى زمن إمكان المداواة، لأن الإجارة عقد لازم، وقد بذل الطبيب ما عليه فاستحق الأجرة ما دام قام بالمعتاد.

وإذا سلم الطبيب نفسه وقبل مضي زمان إمكان المداواة سكن المرض، فجمهور الفقهاء على انفساخ الإجارة حينئذ^(٣).

وإذا زال الألم وشفي المريض قبل مباشرة الطبيب كان عذراً تنفسخ به الإجارة. يقول ابن عابدين: إذا سكن الضرر الذي استؤجر الطبيب لخلعه، فهذا عذر تنفسخ به الإجارة، ولم يخالف في ذلك أحد حتى من لم يعتبر العذر موجباً للفسخ، وإليه ذهب الشافعية والحنابلة^(٤) لتعذر استيفاء المعقود عليه. وتوجد حالتان مهمتان تتعلقان بالإجارة، وتختصان بممارسة الطب:

إحدهما: المشاركة على البرء، والأخرى: اشتراط السلامة.

الأولى: المشاركة على البرء:

الأصل في التعامل مع الطبيب يكون على مدة معينة، أو القيام بأعمال

(١) البهوتي، كشاف القناع، (١٤/٤).

(٢) ابن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (٣٠/٤).

(٣) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مكتبة ماجدية باكستان، (٥٦/٥)، ابن عرفة حاشية الدسوقي، (٣٠/٤)، قليوبي وعميرة، حاشية قليوبي وعميرة، (٧٠/٣).

(٤) ابن قدامة، المغني، (١٢٦/٦)، ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٥٦/٥)، الشيرازي، المهذب، (٤٠٦/١).

معينة، ويستحق الأجر بإنجاز ذلك ولو لم يبرأ المريض.

وللفقهاء خلاف في حكم التعاقد إذا شارطه على البرء فقال القاضي أبو يعلى من الحنابلة: لا يجوز لأن البرء غير معلوم وقت حصوله.

وذهب الجمهور إلى القول بجوازه^(١). لما روي أن أبا سعيد الخدري عالج رجلاً وشارطه على البرء، وعلم بذلك رسول الله ﷺ فأقرّ تصرفه^(٢).

ورجح ابن قدامة القول بالجواز، ولكنه يرى أن هذه المعاملة ليست من باب الإجارة التي يشترط فيها معلومية محل التعاقد بالمدة أو العمل، وإنما من باب الجعالة التي تجوز على عمل مجهول كما في ردّ اللقطة^(٣).

الثانية: اشتراط السلامة من السراية:

السراية عند الفقهاء هي النفوذ في المضاف إليه ثم التعدي إلى باقيه^(٤).

وسراية الجناية مضمونة بلا خلاف بين الفقهاء لأنها أثر الجناية، والجناية مضمونة وكذلك أثرها، وإذا تعاقد الطبيب مع المريض على أن يكون عمله مقترناً باشتراط السلامة من السراية - أي المضاعفات - فهذا الشرط باطل، لأنه ليس في وسعه ذلك^(٥).

ثانياً: المسؤولية الجنائية:

يراد بالمسؤولية الجنائية هنا في مجال ممارسة الطبيب مهنته، ولما

(١) ابن قدامة، المغني، (١٢٣/٦)، المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، السنة المحمدية، (٧٥/٦).

(٢) البخاري، صحيح البخاري بشرح فتح الباري، شركة الطباعة الفنية، (٣٢٤/٢١).

(٣) ابن قدامة، المغني، (١٢٣/٦).

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، (٢٨٥/٢٤).

(٥) ابن قدامة، المغني، (٤٤٢/٩)، البغدادي، أبو محمد البغدادي، مجمع الضمانات، عالم الكتب، ص ٤٧.



كانت طبيعة عمله قد يختلط فيها التصرف المعتاد بقصد العلاج، بالتصرف الذي ينشأ عن جهل أو تجاوز أو خطأ، اهتم الفقهاء ببيان أحكام هذه الممارسات وتفصيل كل حالة من تلك الحالات وتحديد المسؤولية فيها بشكل يؤكد كمال هذه الشريعة ومعالجتها لجميع شؤون الحياة، فتعلم الطب في الشريعة الإسلامية فرض من فروض الكفاية يخاطب به كل فرد من هذه الأمة على سبيل الوجوب ولا يسقط عنه إلا إذا قام به غيره، فإن لم يقم به آخر أثم الجميع^(١)، وذلك لحاجة الجماعة للتطبيب فهو ضرورة اجتماعية، وهذا يقتضي أن لا يكون الطبيب مسؤولاً عما يؤدي إليه عمله قياماً بواجب التطبيب لأن القاعدة أن الواجب لا يتقيد بشرط السلامة، ولكن لما كانت طريقة أداء الواجب متروكة لاختيار الطبيب ولاجتهاده العلمي والعملية، فقد دعا ذلك إلى البحث فيما إذا يسأل جنائياً عن نتائج عمله إذا أدى إلى نتائج ضارة بالمريض، باعتبار أنه يؤدي الواجب وصاحب الحق يسأل في حال تجاوزه حقه^(٢).

وقد اتفق الفقهاء على رفع المسؤولية عن الطبيب إذا أدى عمله إلى نتائج ضارة بالمريض إذا توفرت الشروط التالية:

- ١ - أن يكون مؤهلاً علمياً وعملياً ذا حذق ومهارة في فنه.
- ٢ - أن يكون قصده شفاء المريض وليس الإضرار به.
- ٣ - أن يعمل حسب الأصول الفنية لمهنة الطب.
- ٤ - أن يحصل على إذن المريض أو وليه^(٣).

(١) ابن الإخوة، محمد بن محمد القرشي، معالم القرية في أحكام الحسبة، دار الفنون، ص ٢٥٤.

(٢) عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي، دار العروبة، (١/٥٢٠).

(٣) ابن قدامة، المغني، (١٢٠/٦)، الدردير، أحمد الدردير، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، (٤٨/٤)، ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٦/٥٦٥).

فإذا توفّرت هذه الشروط واجتهد الطبيب في علاج مريض وأخذ بالأسباب اللازمة وأدى ما هو مطلوب منه بمقتضى أصول المهنة وخلا عمله من الإهمال والتقصير فلا إثم عليه ولا عقوبة، وإن جاءت النتيجة على غير المطلوب.

ولتقدير الفقهاء لشأن هذه المهنة وخطورتها، اختلفت آراؤهم في العلة في رفع المسؤولية عن الطبيب.

فذهب الحنفية إلى أن العلة في رفع المسؤولية عن الطبيب هي الضرورة الاجتماعية للحاجة الماسة إلى عمل الطبيب، وهذا يقتضي تشجيعه ورفع المسؤولية عنه، وإذن المريض أو وليه، فاجتماع الإذن مع الضرورة الاجتماعية هما سبب رفع المسؤولية^(١).

ويرى الشافعية والحنابلة أن علة رفع المسؤولية عن الطبيب هي إذن المريض، وقصد الصلاح للمريض وعدم الإضرار به، فإذا توفّر ذلك فلا مسؤولية على الطبيب إذا كان عمله موافقاً لقول أهل العلم بصناعة الطب^(٢).

أما المالكية فيرون أن سبب رفع المسؤولية هما إذن الحاكم وإذن المريض.

فإذن الحاكم يبيح للطبيب الاشتغال بالتطبيب، وإذن المريض يبيح للطبيب أن يفعل بالمريض ما يرى في صلاحه، فإذا اجتمع هذان الإذنان فلا مسؤولية على الطبيب إلا إذا خالف أصول الفن، أو أخطأ في عمله^(٣).

(١) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٥٤٨/٦).

(٢) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، طبعة دار الشعب، (١٧١/٦)، المرداوي، الإنصاف، (٤٧/٦).

(٣) الحطاب، أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن، مواهب الجليل، ط الثانية، (٣٢١/٦)، عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، (٥٢١/١).



ومن هذا يظهر لنا أن أساس عدم مسؤولية الطبيب في هذه الحالة هو كون الطبيب مأذوناً له في التطبيق من قبل ولي الأمر أو الجهة التي يخولها كوزارة الصحة في العصر الحاضر.

وكونه مأذوناً له من قبل المريض أو من يتولى أمره، وكون الأعمال التي قام بها الطبيب موافقة للقواعد الطبية والأصول الفنية التي تقتضيها أصول المهنة، وقد بذل الطبيب أقصى ما يستطيع من جهد بقصد نفع المريض وصلاحه ولم يقع منه خطأ فاحش أو تقصير أو إهمال، فإن اختل شرط من هذه الشروط، فإن الطبيب يكون مسؤولاً عن التلف الذي يصيب الجسم من عمله.

ويستثنى من ضرورة الحصول على إذن المريض أو وليه الحالات العاجلة التي تتطلب تدخلاً طبياً أو جراحياً سريعاً لإنقاذ حياته بسبب تعرضه للإصابة بحادث أو غيره، ولا يمكن الحصول فيها على إذن المريض لفقده الوعي، وعدم وجود وليه، فللطبيب القيام بإسعاف المريض حسب أصول الصنعة وإجراء العمل الجراحي المطلوب، لأن هذا الاستثناء يقتضيه العرف أو المصلحة^(١).

ونقل عن ابن حزم القول بعدم تضمين الطبيب إذا قام بقطع يد فيها أكلة أو ضرساً وجعة أو متأكلة بغير إذن صاحبها إذا ثبت وعلم أن تلك اليد لا يرجى لها برء، وأنها مهلكة ولا دواء لها إلا القطع، وكذلك الضررس لأن ذلك دواء وقد أمر الرسول ﷺ بالمداواة، والمداوي محسن ﴿وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١]، وهو من باب التعاون على البر والتقوى^(٢) المأمور به بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

(١) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، مصطفى البابي الحلبي، (١١٠/٣).

(٢) ابن حزم، المحلى، دار الفكر، (٤٤٢/١٠).

ضمان الخطأ الفاحش وعمل المتطبيب الجاهل:

إذا ارتكب الطبيب خطأ من غير تقصير ولا إهمال وكان مما يفعله مثله من أهل العلم بصناعة الطب، فلا يكون مسؤولاً لأنه خطأ في الاجتهاد غير فاحش، والقول بالضمان في مثل هذه الحالة يؤدي إلى امتناع الأطباء عن المعالجة فيلحق الجماعة ضرر، ومن قبيل الخطأ غير الفاحش ما جاء في مجمع الضمانات «سئل الحلواني^(١) عن صبية سقطت من السلم فانتفخ رأسها، فقال كثير من الجراحين: إن شققتم رأسها تموت، وقال غير واحد منهم: إن لم تشقوه اليوم تموت، وأنا أشقّه وأبرئها، فشقّه ثم ماتت بعد يوم أو يومين، هل يضمن؟ فتأمل ملياً، ثم قال: لا يضمن إن كان الشق بإذن، وكان معتاداً، ولم يكن فاحشاً خارج الرسم، فقليل له: إنما أذنوا بناء على أنه علاج مثلها فقال: ذلك لا يوقف عليه، فاعتبر نفس الإذن، قيل له: فلو كان قال هذا الجراح: إن ماتت من هذا الجرح فأنا ضامن، هل يضمن؟ قال: لا»^(٢).

لأن ضمان الطبيب يترتب على خطئه الفاحش لا على تعهده بنجاح العملية.

أما إذا كان الخطأ فاحشاً: وهو الذي لا يمكن أن يقع فيه طبيب آخر مثله ممن أراد الصلاح من أهل العلم بفن الطب فهو ضامن لتجاوزه في عمله الحدود المتعارف عليها عند أهل المهنة.

قال الدردير: «فإن قصّر الطبيب في المعالجة حتى مات المريض بسبب ذلك فإنه يضمن»^(٣).

والضمان الواجب في الخطأ الفاحش عند جمهور الفقهاء هو الدية

(١) من فقهاء الحنفية.

(٢) البغدادي، مجمع الضمانات، ٤٨.

(٣) أحمد الدردير، الشرح الكبير، (٣٥٥/٤).



على عاقلة الطبيب إذا أدى إلى موت المريض أو تلف عضو من أعضائه.
فإن لم تكن للطبيب عاقلة فتكون الدية في ماله أو في بيت المال
قولان للعلماء^(١).

ونميل إلى ترجيح القول الذي يجعل الضمان في بيت مال المسلمين،
لأن فيه متسعاً، ولأنه من تشجيع الطب والأطباء ألا يكون الضمان في مال
الطبيب تشجيعاً للبحث والعلاج، وهذه من الحالات التي أقرت الشريعة
الإسلامية الإسهام فيها بالتعويض عن المصاب.

المتطبيب الجاهل:

لا يجوز للطبيب الجاهل معالجة المرضى ولا يمكن من معالجة
الناس، ويمنع من عمله لأنه يفسد أبدان الناس، وإذا قام بالعمل الطبي أو
الجراحي فهو متعدّ لأنه غير مأذون له من جهة الشرع، كما أنه بادعائه
الطب غرّر بالعليل، ويلزمه حينئذ الضمان.

قال عليه الصلاة والسلام: «من تطبيب ولم يعلم منه طب فهو
ضامن»^(٢).

فإذا عالج الطبيب الجاهل مريضاً وأوهمه أن له علماً بالطب وأذن له
المريض بعلاجه ظناً منه بأنه ذو دراية بالطب فمات أو أصابه تلف من جراء هذا
العلاج فإن الطبيب الجاهل يكون مسؤولاً عن ذلك ويلزم بدية النفس أو بتعويض
التلف، ويحجر على المتطبيب الجاهل، ويمنع شرعاً من ممارسة الطب، وهذا
يتمشى مع القاعدة الشرعية العامة وهي أن من زاول عملاً أو ادعى علماً لا يعرفه
يكون متعدياً ومسؤولاً عن الضرر الذي يصيب الغير نتيجة لذلك^(٣).

(١) ابن رشد، بداية المجتهد، (٢/٤٥٤).

(٢) أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود بشرح عون المعبود، المكتبة السلفية،
(٣٢٩/١٢).

(٣) ابن الإخوة، معالم القرية في أحكام الحسبة، ٢٢٥ - ٢٥٦.

تشريع بدن الإنسان:

من المقاصد الضرورية التي راعتها الشريعة الإسلامية حفظ النفس البشرية بمختلف الوسائل المؤدية لحفظها، ومن تلك المقاصد التي تسعف نصوص التشريع وعبارات الفقهاء بمراعاتها:

قولهم بشق بطن الأم الميتة لحفظ حياة الجنين.

جاء في حاشية ابن عابدين من كتب الحنفية: «حامل ماتت وولدها حيٌّ يضطرب يشقُّ بطنها من الأيسر ويخرج ولدها»^(١).

وجاء في المجموع للنووي من كتب الشافعية: «أنه إذا ماتت امرأة وفي جوفها جنين حيٌّ يشقُّ جوفها لأنه استبقاء حي بإتلاف جزء ميت»، ولكن بشرط أن ترجى حياة الولد بأن يكون له ستة أشهر فصاعداً.

وجاء فيه أيضاً: «أنه إذا بلع الميت جوهرة لغيره وطالب بها صاحبها يشقُّ جوفه وتردُّ الجوهرة»^(٢).

وجاء في المغني للحنابلة: «إنه يحتمل أن يشق بطن الأم الميتة إن غلب على الظن أن الجنين يحيا... لأنه إتلاف جزء من الميت لإبقاء حي فجاز كما لو خرج بعضه ولم يمكن خروج بعضه إلا بشق، ولأنه يشق لإخراج المال منه فلابقاء الحي أولى»^(٣).

وقال ابن حزم الظاهري: «ولو ماتت امرأة حامل والولد حيٌّ يتحرك قد تجاوز ستة أشهر فإنه يشقُّ بطنها طولاً ويخرج الولد لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]»^(٤).

(١) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٢٣٨/١).

(٢) النووي، المجموع، (٢٦٩/٥).

(٣) ابن قدامة، المغني، (٤١٣/١).

(٤) ابن حزم، المحلى، (١٦٦/٥).



هذا وقد اتضح من أقوال الفقهاء أنه يجوز شرعاً شق بطن الحامل الميتة لاستخراج ولدها الذي ترجى حياته، وهذا الحكم مبني على أن مصلحة إنقاذ الحي أعظم من مفسدة هتك حرمة الميت، وهذا ينطبق بطريق القياس على تشريح جثث الموتى للاستفادة منها في أغراض التعليم الطبي، والكشف عن أسباب الأمراض، ومعرفة سبب الوفاة في الحوادث الجنائية إذا توقف عليها الوصول إلى الحق، لكي لا يظلم بريء ولا يفلت من العقاب مجرم. وقد صدرت فتاوى حديثة في جواز التشريح الجنائي استند بعضها على وجوب العدل في الأحكام، أو على أن الضرورات تبيح المحظورات، وأن ارتكاب أخف الضررين واجب حتى يحقن دم المتهم ما أمكن في رأي البعض الآخر^(١).

النظر والمس بين المرأة والرجل الأجنبي للعلاج والتداوي:

الأصل أن النظر والمس غير جائزين بين المرأة والرجل الأجنبي، ولكن لهذا الحكم استثناءات منها جواز النظر واللمس لغرض العلاج والتداوي. وإن لكل منهما في هذه الحالة النظر، ومس أي عضو من بدن الآخر بقدر الحاجة، وما تقتضيه متطلبات المداواة والعلاج لأن الضرورات وإن كانت تبيح المحظورات، ولكن الضرورات تقدر بقدرها، ولكن مع حضور محرم أو زوج أو امرأة ثقة على رأي بعض الفقهاء.

واشترط بعضهم لجواز معالجة الرجل للمرأة عدم وجود امرأة قادرة على معالجتها، وأن لا يكون الطبيب غير أمين مع وجود الأمين، وألا يكون ذمياً مع وجود المسلم، أو ذمياً مع وجود المسلمة^(٢).

(١) فتاوى شرعية، (٣٦٠/٥)، الشيخ مخلوف والشيخ يوسف الدجوي، مجلة الأزهر ٥٥، العددان ٧، ٨، ص ٣١.

(٢) الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، مطبعة الاستقامة، (١٣٣/٣)، الزحيلي، وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، (٥٦٣/٣).

واستدلوا على جواز مداواة:

بما روي عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت: «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ نسقي القوم ونخدمهم ونردُّ القتلى والجرحى إلى المدينة»^(١).

قال ابن حجر: «وأما حكم المسألة فتجوز مداواة الأجانب عند الضرورة، وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر والحس باليد وغير ذلك»^(٢).

وجاء في مغني المحتاج للشافعية: «وأما عند الحاجة فالنظر والمس مباحان لفصد وحجامة وعلاج، ولو في فرج للحاجة الملجئة إلى ذلك، لأن في التحريم حيثئذ حرجاً للرجل مداواة المرأة وعكسه، وليكن ذلك بحضرة محرم أو زوج»^(٣).

وجاء في «كشف القناع» للحنابلة: «وللطبيب نظر ولمس ما تدعو الحاجة إلى نظره ولمسه حتى فرجها وباطنه، لأن ذلك موضع الحاجة»^(٤). وبنحوه قال الحنفية، وعملوا ذلك بأن المحرمات الشرعية يسقط اعتبارها شرعاً لمكان الضرورة^(٥).

وهذا الاستثناء يشمل الطبيب والمساعدين له كالقابلة والخاتن والممرض والذين يرجع إليهم في معرفة العيوب الجنسية^(٦).

التداوي بالمحرّم أو النجس:

لم يتفق الفقهاء على رأي واحد في حكم التداوي بالمحرمات

(١) البخاري، صحيح البخاري بشرح فتح الباري، شركة الطباعة الفنية، (٢٥١/٢١).

(٢) فتح الباري، (٢٥١/٢١).

(٣) الخطيب الشربيني، (١٣٣/٣).

(٤) البهوتي، (٧/٣).

(٥) السرخسي، شمس الدين السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، (١٥٧/١٠).

(٦) زيدان، عبدالكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة، مؤسسة الرسالة، (٢١٤/٣).



المطعمومات والمشروبات وإنما اختلفوا في ذلك على ثلاثة اتجاهات.

الاتجاه الأول: عدم جواز التداوي بالمجرمات مطلقاً سواء أكانت خمراً أو غيره، وإليه ذهب جمهور الفقهاء لما روي عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل النبي ﷺ عن الخمر يصنعها للدواء؟ فقال: «إنه ليس بدواء ولكنه داء»^(١).

ولقوله ﷺ: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم»^(٢).

وعن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام»^(٣).

وقالوا: ظاهر هذه الأحاديث يدل على منع التداوي بالمحرم لعموم النهي.

وقد سئل ابن تيمية عن التداوي بالخمر عند الضرورة فأجاب بالمنع.

ولم ير هؤلاء أن المرض من الضرورات التي تبيح المحظورات^(٤).

الاتجاه الثاني: جواز التداوي بالمحرمات، وبه قال الظاهرية وآخرون.

وأجاز الشافعية التداوي بالنجاسات ما عدا المسكرات فإنها إذا كانت صرفاً لا يجوز التداوي بها، ولكن إذا مزجت بشيء آخر استهلك فيه فيجوز التداوي بها^(٥).

لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]. وما اضطر المرء إليه فهو غير محرم عليه، لما روي أن النبي ﷺ أباح للعربيين التداوي

(١) مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، (١٥٢/١٣).

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار، (٩٣/٩).

(٣) أبو داود، سنن أبي داود.

(٤) ابن تيمية، أحمد بن تيمية، الفتاوى، الطبعة الأولى، (٢٧٥/٢٤).

(٥) ابن حزم، المحلى، (٣٧٢/١١)، الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، (١٨٨/٤).

بأبوال الإبل، وهي محرمة إلا أنها كانت مما يستشفى بها في بعض العلل رخص لهم في تناولها^(١).

الاتجاه الثالث: أن التداوي بالمحرم جائز إذا تعين طريقاً للشفاء، ولا يوجد دواء طاهر يقوم مقام الدواء المحرم، وأن يكون بإخبار الطبيب المسلم العدل.

وإليه ذهب بعض الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية^(٢).

قال العز بن عبد السلام: جاز التداوي بالنجاسات إذا لم يجد طاهراً يقوم مقامها، لأن مصلحة العافية والسلامة أكمل من مصلحة اجتناب النجاسة، ولا يجوز التداوي بالخمير على الأصح إلا إذا علم أن الشفاء يحصل بها ولم يجدوا غيرها.

واستدلوا بحديث العرنين، فإن الرسول ﷺ أباح لهم التداوي بأبوال الإبل، وأن النبي ﷺ عرف شفاءهم بها على الخصوص.

والذي أميل إلى ترجيحه: القول بجواز التداوي بالمحرمات والنجاسات عند الضرورة، وبالشروط التي ذكرها أصحاب الاتجاه الثالث، لحديث العرنين.

أما الخمر فلا يجوز التداوي به إلا إذا مزج بشيء آخر واستهلك فيه كما يقول الشافعية، لقوله ﷺ في الحديث الصحيح عن الخمر: «إنه ليس بدواء ولكنه داء».

(١) البخاري، صحيح البخاري بشرح فتح الباري، (٢٥٩/٢١).

(٢) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٢٢٤/٥)، النووي، المجموع، (٤٩/٩)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب، (٢٣١/٢).



آداب الطبيب:

تحتل الأخلاق بصفة عامة مكانة في تكوين شخصية المسلم مهما كانت مهنته أو وظيفته لقول الرسول ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح^(١).

فالعنصر الأخلاقي له أهمية في تكوين شخصية المسلم، والطبيب المسلم إنما يستمد أخلاقه من أخلاق هذا الدين.

وقد أشار السبكي إلى الآداب التي ينبغي أن يتحلى بها الطبيب فقال: «من حقّه بذل النصح والرفق بالمريض، وإذا رأى علامات الموت لم يكبره أن ينبه على الوصية بلطف من القول، وله النظر إلى العورة عند الحاجة بقدر الحاجة، وأكثر ما يؤتى الطبيب من عدم فهمه حقيقة المرض، واستعجال ذكر ما يصفه، وعدم فهمه مزاج المريض، وجلوسه لطب الناس قبل استكمال أهلية»^(٢).

فهذه عبارة منقولة عن السبكي، وهي مع إيجازها مستوعبة في بيان ما ينبغي أن يتحلى به الطبيب من آداب.

وقد ركزت بعض كتب الطب مع ذلك على بعض الجوانب المهمة في حياة الطبيب اليومية، كالرفق بالمرضى وحفظ أسرارهم، وغض البصر عن عوراتهم، وعدم الانحراف الجنسي أو تعاطي المسكرات، وعدم التكبر أو العجب بما أحرزه الطبيب من نجاح.

يقول الإمام الرازي العالم المسلم: «واعلم يا بني أنه ينبغي للطبيب أن يكون رفيقاً بالناس حافظاً لغيبيهم كتوماً لأسرارهم»^(٣) لا سيما أسرار

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد، دار الكتاب العربي، (١٨٨/٨).

(٢) التاج السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، مؤسسة الكتب الثقافية، ص ١٠٣.

(٣) على الطبيب أن يصون أية معلومات وصلت إليه من خلال مزاولته مهنته، وروح الإسلام تؤكد حماية حق المريض في أن يصون الطبيب سره الذي ائتمنه عليه، ولكن =

مخدومه، فإنه ربما يكون ببعض الناس من المرض ما يكتمه من أخص الناس به مثل أبيه وأمه وولده، وإنما يكتُمونه خواصهم، ويفشونه إلى الطبيب ضرورة إذا عالج من نسائه أو جواريه أو غلمانة أحداً، فيجب أن يحفظ طرقه، ولا يجاوز موضع العلة»^(١).

ومهما نجح الطبيب في عمله ووفق في معالجاته، فليتواضع ويحمد الله تعالى على ذلك، حتى لا يأخذه العجب بنفسه فيصيبه الغرور والتكبر على زملائه ومرضاه.

يقول الإمام الرازي: «ورأيت من المتطبين من إذا عالج مريضاً شديداً المرض فبرأ على يديه دخله عند ذلك عجب وكان كلامه كلام الجبارين، فإذا كان كذلك فلا كان ولا وفق ولا سدّد»^(٢).

وكلما زاد الطبيب تواضعاً كلما ازداد علماً ونجاحاً في عمله. يقول الإمام الرازي: «واعلم أن التواضع في هذه الصناعة زينة وجمال (دون ضعة نفس) لكن يتواضع بحسن اللفظ وجيد الكلام ولبنه، ويترك الفظاظة والغلظة على الناس، فمتى كان كذلك فهو المسدّد الموفق».

ثم يجتهد الطبيب في التشخيص ووصف العلاج ويسأل الله تعالى التوفيق والسداد دون أن يظن أنه وحده بعلمه ومهارته سبب الشفاء، بل يتَّكل في علاجه على الله تعالى، ويتوقع البرء منه، ولا يحسب قوته وعمله، ويعتمد في كل أموره عليه، فإذا فعل بضد ذلك ونظر إلى نفسه

= إذا كان المريض مصاباً بمرض معدٍ ويخشى أن ينتقل إلى زوجته أو سائر أفراد أسرته، فإن الضرر المتوقع بإصابته الأبرياء أعظم من الضرر الذي ينال المريض نفسه ببيان حاله، وحينئذ فينبغي للطبيب البيان إن سئل عن ذلك أو اقتضته الحال. ندوة الكويت الطبية ١٩٨٧، ص ١٠٣.

(١) الرازي، أخلاق الطبيب نقلاً عن الإعداد التربوي والمهني للطبيب عند المسلمين، للدكتور عبدالرحمن النقيب، طبعة دار الفكر، ص ١٩١.

(٢) المرجع السابق.



وقوته في الصناعة وحذقه حرمة الله البرء»^(١).

ولما كانت المسكرات محرمة في الإسلام لما لها من آثار سيئة على الصحة والسلوك ينهى الإمام الرازي «أن يتناول الطبيب شيئاً من المسكرات حتى يكون عقله حاضراً معه ولا سيما وقت العلاج، حتى لا يقع في علاجه من الخطأ ما لا يمكن تداركه»^(٢).

ومن مظاهر اهتمام المسلمين بهذا الجانب الأخلاقي في إعداد الطبيب نصحو أن لا يتعلم الطب أصلاً إلا ذو أخلاق حسنة ودين، وإن كثيراً من أساتذة الطب المسلمين رفضوا تعليم الطب إلا لمن اتصف بالصفات الحسنة^(٣).

ومن الآداب ما يخاطب به الجميع، ويخص به الطبيب لاتصاله المباشر بالمريض وهو «آداب عيادة المريض»، فإن هذا وإن كان من مقتضى مهنته، فإنه إذا نوى - مع قيامه بالواجب الوظيفي - الأخذ بهذه الآداب التي هي من تمام حق المسلم على المسلم، كان أداؤه أكمل لصدور ذلك عن قناعة والتزام ديني ينمو معه الوازع الداخلي بعد رقابة الله تعالى.

وقد جاءت الشريعة الإسلامية بتفصيلات لآداب عيادة المريض، لتكون علاجاً نفسياً للمريض مع تحقيق المؤانسة والدعاية له في حال قعوده وانقطاعه عن الناس، وأهم هذه العناصر:

أ - عيادة المريض:

فهي أدب من آداب الدين وحق من حقوق المسلم على أخيه أمر به ﷺ ووعد فاعله بالأجر والفضل، قال ﷺ: «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس»^(٤).

(١)(٢) الرازي، أخلاق الطبيب نقلاً عن الإعداد التربوي والمهني للطبيب عند المسلمين، للدكتور عبدالرحمن النقيب، طبعة دار الفكر، ص ١٩١.

(٣) ابن أصيبعة، عيون الأدباء في طبقات الأطباء، منشورات دار مكتبة الحياة، ص ٦٧٣.

(٤) البخاري، صحيح البخاري بشرح فتح الباري، شركة الطباعة الفنية، (٢٢٣/٢١).

وقال ﷺ: «أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكّوا العاني»^(١).

قال جمهور العلماء: الأصل في عيادة المريض الندب، وقد تصل إلى الوجوب في حق بعض دون بعض، ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب^(٢).

وتجوز عيادة المسلم للذمي اليهودي أو النصراني، لأنه نوع بر في حقهم، وما نهينا عن ذلك، وصح أن النبي ﷺ عاد يهودياً مرض بجواره^(٣).

ب - الدعاء للمريض بما أثر عن الرسول ﷺ:

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان إذا عاد مريضاً يقول: «أذهب البأس رب الناس اشفه أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً»^(٤).

وقال ﷺ: «من عاد مريضاً لم يحضره أجله فقال عنده سبع مرات: أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يشفيك، عافاه الله من ذلك المرض»^(٥).

ج - تطيب نفس المريض:

إن تفرّج نفس المريض وتطيب قلبه وإدخال ما يسره عليه له تأثير كبير في شفاء علته وخفتها، فإن الأرواح والقوى تقوى بذلك، وتساعد على دفع الأذى. قال ﷺ: «إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الأجل، فإن ذلك لا يرد شيئاً ويطيب نفسه» رواه الترمذي^(٦).

(١) البخاري، صحيح البخاري بشرح فتح الباري، (٢٢٤/٢١).

(٢) ابن حجر، فتح الباري، (٢٢٤/٢١).

(٣) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الكتب العلمية، (٥٥٦/٩).

(٤) مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، (١٨١/١٣).

(٥) النووي، رياض الصالحين، مؤسسة الرسالة، ص ٢٨٣.

(٦) منصور علي ناصف، التاج الجامع للأصول، دار الفكر، (١٩٧/٣).

وكان عليه الصلاة والسلام يسأل المريض الذي يعود عن شكواه، وكيف يجده، يسأله عما يشتهي، ويضع يده الشريفة على جبهته أو يضعها بين ثديه ويدعو له ويصف له ما ينفعه في علته ويدخل السرور على قلبه^(١).

د - الإحسان إلى المريض واحتماله والصبر على ما يشق من أمره:
لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] وقوله ﷺ:
«إن الله كتب الإحسان على كل شيء» رواه مسلم^(٢).

هـ - كراهية تمنى المريض الموت:
لورود النهي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يتمنى أحدكم الموت لضرٍ نزل به، فإن كان لا بد فاعلاً فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني ما كانت الوفاة خيراً لي»^(٣).

والمراد إيحاء الطبيب الذي يعود المريض بعدم الوقوع في هذا المحذور.

وهذا يدل على أن النهي عن تمنى الموت مقيد بما إذا لم يكن على هذه الصيغة، لأن في التمني المطلق نوع اعتراض ومراغمة للقدر المحتوم، وفي هذه الصورة المأمور بها نوع تفويض وتسليم للقضاء^(٤).

و - طلب عواد المريض من المريض الدعاء لهم:
روي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «عودوا المرضى،

(١) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، (١/٤٩٤).

(٢) الشوكاني، نيل الأوطار، (٨/١٢١).

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بشرح بلوغ الأمان، دار الشهاب، (٧/٤٣).

(٤) أحمد عبدالرحمن البناء، بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، دار الشهاب، (٧/٤٤).

ومروهم فليدعوا لكم، فإن دعوة المريض مستجابة وذنبه مغفور» رواه الطبراني في الأوسط^(١).

وهذا الطلب من المريض يشعره بالراحة النفسية من حسن نظرة الناس إليه، وأن مرضه كان سبباً في التكفير عن الكثير من ذنوبه، وجعله يعيد النظر فيما سلف من أمره.

ز - تذكير المريض بعد عافيته بالوفاء بما عاهد الله عليه:

فقد روي في ذلك حوار جرى بين الرسول ﷺ والصحابي «خوات» بعد أن عوفي من مرضه حيث قال له النبي ﷺ: «صَحَّ الجسم يا خوات» فأجابه: وجسمك يا رسول الله، فقال له النبي ﷺ: «فَفِ بما وعدته»، فقال خوات: ما وعدت الله شيئاً، قال: «بلى، ما من عبد يمرض إلا وعد الله خيراً، ففِ الله بما وعدته»^(٢).

وبهذا يتبين لنا المكانة والمنزلة المهمة التي أولتها الشريعة الإسلامية للطب، وموقعه في فقهها وآدابها.

والله وليُّ التوفيق



(١) الهيثمي، نورالدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنيع الفوائد، دار الكتب العلمية، (٢٩٥/٢).

(٢) الحاكم، محمد أبو عبدالله، مستدرک الحاكم على الصحيحين، دار الكتب العلمية، تحقيق مصطفى عبدالقادر، (٤٦٧/٣).



أهم مراجع البحث

- أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود بشرح عون المعبود، المكتبة السلفية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ودار الكتب العلمية.
- ابن أصيبعة، عيون الأدباء في طبقات الأطباء، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥م.
- ابن الإخوة، محمد بن محمد القرشي، معالم القرية في أحكام الحسبة، دار الفنون.
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، مكتبة رشيدية، باكستان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ابن تيمية، أحمد بن تيمية، الفتاوى، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، المحلى، طبعة الإمام.
- ابن حنبل، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بشرح بلوغ الأمان، دار الشهاب، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، بداية المجتهد، تحقيق العبادي، دار السلام، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مكتبة ماجدية باكستان، ودار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٦٦م.
- ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي المالكي، تبصرة الحكام، مكتبة الكليات الأزهرية.
- ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن قدامة، المغني، دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، ومصطفى البابي الحلبي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.
- ابن مفلح، محمد بن مفلح المقدسي، الآداب الشرعية، مؤسسة الرسالة.
- الباجوري، إبراهيم الباجوري، حاشية الباجوري على ابن قاسم، مصطفى الحلبي، ١٣٤٣هـ.
- البخاري، صحيح البخاري بشرح فتح الباري، شركة الطباعة الفنية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- البغدادي، أبو محمد البغدادي، مجمع الضمانات، عالم الكتب.
- البهوتي، منصور بن يونس: كشف القناع، دار الفكر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- التاج السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، مؤسسة الكتب الثقافية.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، جامع الترمذي بشرح تحفة الأحوذى، دار المعرفة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- الترمذي، الجامع الصحيح، دار الفكر، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- الخطاب، أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن، مواهب الجليل، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- الخطيب الشربيني، محمد الشربيني، مغني المحتاج، مطبعة الاستقامة، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- الدردير، أحمد الدردير، شرح الدردير مع حاشية الدسوقي، دار إحياء الكتب العلمية.
- الدستور الإسلامي للمهن الطبية، المنظمة العالمية للطب الإسلامي، مطابع القبس التجارية.
- الرازي، أخلاق الطبيب، نقلاً عن الإعداد التربوي والمهني للطبيب عند المسلمين، للدكتور عبدالرحمن النقيب، طبعة دار الفكر.
- الرملي، شمس الدين محمد بن العباس، نهاية المحتاج، مصطفى الحلبي.
- الزحيلي، وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- زيدان، عبدالكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.



- السرخسي، شمس الدين السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، طبعة دار الشعب، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- الشيخ مخلوف والشيخ يوسف الدجوي، مجلة الأزهر ٥٥، العددان ٧، ٨.
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، المذهب، عيسى البابي الحلبي.
- الصابوني، عبدالرحمن الصابوني، نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام، مكتبة وهبة.
- عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي، دار العروبة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة.
- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، دار الفكر، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي.
- محمد عقله، الصيام محدثاته وحوادثه، دار البشير.
- المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، السنة المحمدية، ودار إحياء التراث العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٥٨م.
- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- منصور علي ناصف، التاج الجامع للأصول، دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- موسوعة الفقه الإسلامي الكويتية.
- النووي، الإمام أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- النووي، المجموع شرح المذهب، مكتبة الإرشاد السعودية.
- النووي، رياض الصالحين، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الهيثمي، نورالدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

الدوريات:

- مجلة الأزهر، ٥٥ العددان ٧ - ٨.
- مجلة الأزهر ١٣٦٨، المجلد ٢٠.
- مجلة المسلم المعاصر العدد ١٤٠١/٢٨ - ١٤٠٢.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، العدد ٧ الجزء الثالث، ١٤١٢هـ.

